المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

مركـــز الدراســـات والبحوث التشريعية

ورقة معلومات [٩]

تعزيز دور المرأة في البرلمان

عمان ٢٠١٥م

اولاً: الرؤيـــة

تدعيم الاداء البرلماني من خلال المساهمة في تعزيز دور مجلس النواب القيام بمهامه التشريعية والرقابية.

ثانياً: الرسالة

يسعى مركز الدراسات والبحوث إلى تقديم أفضل الخدمات البحثية والمعلوماتية لمجلس النواب الاردني لتسهيل القيام بدوره الدستوري.

ثالثاً: هدف المركز

تقديم الخدمة المعلوماتية والبحثية إلى أعضاء مجلس النواب ولجانه والمكتب الدائم، والكتل البرلمانية والائتلافات النيابية.

رابعاً: اشكال الخدمات البحثية التي يقدمها المركز

١. الدراسات و / او الابحاث المتخصصة
٢. اوراق السياسات.
٣. دراسة تحليل التشريعات.
٤. اوراق المعلومات العامة.
٥. اوراق التحليل الاجتماعي الاقتصادي والمالي.

خامساً: الخدمات التي لا يقدمها المركز

١. اعداد الخطابات والكلمات.
٢. كتابة الاسئلة والاستجوابات.
٣. أي عمل ينشاء عن الدبلوماسية البرلمانية
٤. استطلاعات الرأي العام.
٥. أي مهمام تدخل ضمن إختصاص أي مديرية من مديريات المجلس.
٦. العمل الداخلي المتعلق بالكتل النيابية " التشكيل، المهام، اجراءات العمل، التنظيم الداخلي".

سادساً: لمن يقدم المركز خدماته

١- اللجان النيابية
٢- اعضاء المجلس
٣- الكتل النيابية
٤- المكتب الدائم
٥- المكتب التنفيذي
٦- الائتلافات النيابية

سابعاً: وسائل الاتصال بالمركز

تلفاكس: ٠٦٥٦٢٥٠٦٠
مجلس النواب: ٥٦٣٥١٠٠ / ٥٦٣٥٢٠٠/ فرعي ٤١٥٤
بريد الكتروني: info@lsrchp.com الموقع الالكتروني: www.lsrchp.com

او من خلال تعبئة نموذج طلب الخدمة البحثية على الموقع الالكتروني او لدى مكتب الارتباط في المجلس- ط٣، او من خلال زيارة مقر المركز مقابل مجلس النواب – بناية حبش-ط٢.

اولاً: مقدمـــــة

انطلاقاً من الرغبة الاكيدة في الارتقاء بدور البرلمانيات الاردنيات، والايمان الراسخ بأهمية العمل الجماعي لتحقيق الاهداف التي تخدم القضايا الوطنية بصورة عامة وقضايا المرأة بصورة خاصة، ولمواكبة مسيرة الاصلاح والتغيير في المجتمع الاردني، جاءت المبادرة من البرلمانيات في المجلس السابع عشر لتشكيل ملتقى البرلمانيات الاردنيات ليصبح نواة للعمل البرلماني النسائي المؤطر والمنظم، وليعزز الادوار التشريعية والرقابية للبرلمانيات من خلال مراجعة التشريعات وتعديلها لتصبح اكثر عدالة ومساواة وتمثيلاً للنساء، وتخدم قضايا المرأة والمجتمع في كل المجالات والقطاعات.

شهدت العقود الأخيرة اعترافاً متزايداً بالدور الهام الذي تضطلع به المرأة في المجتمع. وقد انعكس هذا الاهتمام على كافة الصعد المحلية والاقليمية والدولية ولا سيما الأمم المتحدة. لقد دعا المجلس الاقتصادي الاجتماعي في قراره ١٥/١٩٩٠ إلى مشاركة المرأة في هياكل السلطة ومواقع صنع القرار بنسبة 30% والعمل على تعبئة المجتمع رجالاً ونساءً وتوعيته للقيام بتغيير المواقف المجتمعية السلبية المتحيزة ضد المرأة ودورها في صنع القرار وتبني آليات وإجراءات وتشريعات تمكنها من انجاز ذلك.

وجاء منهاج عمل بكين عام ١٩٩٥ ليؤكد من جديد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الحكومات والأحزاب السياسية تكثيف الجهود لضمان وتأمين المساواة في مساهمة المرأة في جميع الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، وضمان المساواة في التعيين والاختيار والترقية للمناصب العليا في الفروع الإدارية والتشريعية والقضائية لهذه الهيئات على المستوى المحلي.

إن وصول المرأة إلى مواقع السلطة وصنع القرار لم يعد مطلباً من مطالب العدالة والديمقراطية فحسب، بل يعتبر كذلك شرطاً ضرورياً لإستكمال بناء المجتمع على اسس من العدالة والمساواة بما يعزز بناء اجيال قادرة على القيام والنهوض بأدوارها المستقبلية.

وتعتبر قضية المشاركة السياسية من أهم القضايا التي تواجه المجتمعات بصفة عامة والعربية منها بصفة خاصة، لأنها ذات علاقة بكافة جوانب الحياة وتؤثر على الجوانب الاقتصادية والمدنية والاجتماعية والثقافية، فالعمل السياسي ليس مجرد مشاركة في انتخابات ودخول مجالس نيابية، وإنما القدرة على الانخراط في العمل السياسي بمعزل عن اي عوائق او تحيات نابعة من اعتبار المرأة غير قادرة على القياد بتلك الادوار. كما أن تعزيز مساهمة المرأة يندرج بطبيعة الحال ضمن مسؤولية الدولة والحكومة والسلطة التشريعية، إضافة إلى الأحزاب والمنظمات النقابية والهيئات المهنية وجمعيات المجتمع المدني، وكافة القوى الديمقراطية والحداثة .

وفي الحقيقة أن المؤسسات البرلمانية هي من أهم الأجهزة التي تعزز مشاركة المرأة وتحول دون استمرار العوائق الاجتماعية والثقافية نحو مشاركة المرأة، نظراً للادوار الدستورية التشريعية والرقابية المنوطة بالسلطات التشريعية.

وان المتابع لمشاركة المرأة في السلطة التشريعية بشكل عام يلحظ تزايداً في نسب المشاركة بشكل عام. حيث ان هناك ما يقرب من (١٧٦) برلماناً في الاتحاد البرلماني الدولي، منها نحو خمسة وستين برلماناً يتكون من مجلسين، ومثل هذا الانتشار المتزايد من شأنه أن يساعد في توفير فرص افضل لتمثيل المرأة في المؤسسة البرلمانية من جهة، وفي تهيئة أرضية أوسع للتخلص من كافة المعيقات التشريعية التي تحد من تلك المشاركة نظراً لما للبرلمان من أهمية في قياس نسبة المشاركة السياسية للمرأة، وكمعيار يعكس نجاح أو فشل الحركات النسائية.

ثانياً: واقع مشاركة المرأة في مجلس النواب السابع عشر

حصدت النساء الأردنيات نسبة ١٢ بالمائة من مقاعد مجلس البرلمان السابع عشر، ثلاثة مقاعد تنافس و١٥مقعدا بالكوتا، وبواقع ١٨ مقعداً من اصل ١٥٠، وهي النسبة الأعلى في تاريخ المشاركة السياسية للنساء في الأردن.

وكانت نسبة تمثيل النساء في مجلس النواب السادس عشر ٨٣ر١٠ بالمائة، وفي مجلس النواب الخامس عشر ٣٦ر٦ بالمائة و٥ر٥ بالمائة في مجلس النواب الرابع عشر. ويعد ذلك مؤشراً ودليلاً على تقدم المجتمع الاردني تجاه مشاركة المرأة.

وهنا يجب التأكيد على الانخراط في كافة اعمال السلطة التشريعية والاعمال الوطنية على كافة المستويات والصعد، وان ننطلق من بناء قناعتنا من مشاورات وجلسات عمل يتم عقدها خصيصا لهذه الغاية لتبني وجهات النظر حيال اغلب القضايا المتعلقة والناتجة عن عمل السلطة التشريعية.

وانه بات من الضرورة بمكان الاسراع في انجاز مدونة السلوك النيابي واخراجها بالشكل المطلوب والمأمول، وهذا لا ينتقص من هيبة ومكانة مجلس النواب كما يعتقد البعض، بل يؤدي الى تعزيز الثقة والدور المطلوب من مجلس النواب، ويعتبر احد الخطوات الرئيسة في استنهاض الدور واستعادة الثقة.

اما ما يتعلق بالنظام الداخلي لمجلس النواب، فهو بحاجة الى مراجعة وتعديل وخاصة الفصل الخامس الذي ينظم مسألة تنظيم الكتل النيابية وضرورة تشكيل وجهة نظر محل اجماع من قبل الكافة حول تقييم المرحلة السابقة لعمل الكتل وهل حققت الغاية المقصودة من عمليها وتأسيسها، وهل هي التوجه الوطني المراد لتحقيق الاغلبية البرلمانية، والعلاقة مع الاحزاب السياسية، وهل النصوص الموجودة في النظام الداخلي من حيث المأسسة والتنظيم كافية. كل هذه الاسلئة بحاجة بحث وتقيدم اجابات عليها.

ان هناك العديد من الادوار والمسؤوليات التي يجب مواجهتا بكل وضوح، وبرؤيا وطنية واحدة، اذ لم يعد مقبولا العمل الفردي الذي لا يؤدي الى نتائج، وأن الاوان من الجميع ان ينخرط في حالة النقاش العام الايجابي نحو حسم العديد من القضايا العالقة او التي بصدد التطوير ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١. التوجه العام نحو اللامركزية، باعتبار انه احد القوانين التي من شأنها ان تعيد الدور الحقيقي لمجلس النواب بما يتفق مع الادوار الدستورية، ويساهم في مشاركة الجميع في صنع القرار، بل ويعتبر الخطوة الاولى في انهاء الدور الدخيل على مجلس النواب وهو الجانب الخدمي،
٢. مشروع قانون البلديات باعتبارها المؤسسات الوطنية المختصة بتقديم الخدمات العامة في مناطقها، ويساهم اقرار هذا القانون بتسهيل مهمة مجلس النواب في النهوض بدورة الرقابي والتشريعي، بدلا من التدخل بالجانب الخدمي ينتقل الى مرحلة المراقبة على عدالة تقديم الخدمات.
٣. الاستمرار في مناقشة مشاريع القوانين ذات الاولية ومنها قانون الاحزاب السياسية والتأكيد على ضرورة مشاركة المرأة في المناصب القيادية والهيئات العاملة في الاحزاب السياسية.
٤. البدء في فتح نقاش حول قانون الانتخاب باعتباره احد الاوليات التشريعية القادمة، ولعل من اكثر واعقد القضايا الحاحا هو حسم النقاش حول شكل النظام الانتخابي.
٥. الاستعانة بمختلف وسائل الإعلام لتغيير الصورة النمطية للمرأة وتسليط الضوء على النساء كمواطنات فاعلات صاحبات رؤية وتفكير قادرات على تحقيق انجازات تتراكم وتستمر على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
٦. زيادة وعي المجتمع بأهمية مشاركتة المرأة في الحياة السياسية من خلال عمليات التوعية والتدريب والتثقيف.
٧. إبراز الأدوار الحديثة للمرأة وخاصة الأدوار السياسية في المناهج المدرسية والجامعية.